

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-242184

الهادر في الدعوى رقم: PC-2024-242184

المقامة

ال المستأنفة من / (...), سجل تجاري رقم (...) لمالكها / (...), هوية وطنية رقم (...)
ال المستأنف ضده ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الخميس الموافق 26/06/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (1446-99-106) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كل من:

الأستاذ/...
الأستاذ / ...
الدكتور / ...
رئيساً
عضوأ
عضوأ

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-239009) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، المقدم من / (...), هوية وطنية رقم (...), ترخيص مهامة رقم (...), وذلك بموجب الوكالة رقم (...)
الصادرة في تاريخ 07/08/1446هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية (ملابس) عائدة للمدعي عليها عن طريق جمرك البطحاء بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 11/05/1437هـ، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة، وبعرض العينة على المختبر وردت الإفادة بموجب التقرير رقم (...) ورقم (...)، المتضمنة عدم اجتياز العينة من حيث فحص البيانات الإيضاخية، وفحص التحليل الكمي والنوعي، وفحص ثبات لون للغسيل، وفحص تعين الاس الهيدروجيني، وحيث تم إشعار المستورد بالنتيجة بعدة خطابات إلا أنه لم يتباوب، عليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية بجمرك البطحاء قرارها رقم (...) لعام 1440هـ، القاضي منطوقه بما يأتي:

"أولاً) - إدانة المستورد / (...) - سعودي الجنسية- بموجب الهوية الوطنية رقم (...) مصدرها أحوال حفر الباطن صاحب/ مؤسسة ... سجل تجاري رقم (...) في 21/03/1436هـ صادر حفر الباطن غيابياً - بالتهريب الجمركي.
ثانياً) - تغريمها بما يعادل قيمة الإرساليات محل القضية المخالفة والبالغ عددها (480) كرتون (ملابس) مبلغاً وقدره (196,983) مئة وستة وتسعون ألف وتسعمائة وثلاثة وثمانون ريال ولتعذر المصادره يلزم المستورد بما يعادل قيمتها كبدل مصادرة مبلغ وقدره (65,661) خمسة وستون ألف وستمائة وواحد وستون ريال ليصبح المبلغ الإجمالي المطالب به صاحب مؤسسة (...) مبلغ وقدره (262,644) مائتان واثنان وستون ألف وستمائة وأربعة وأربعون ريال، ثالثاً) - حبس صاحب المؤسسة لمدة ستة أشهر من تاريخ التنفيذ". وحيث لم يلقي هذا القرار قبولاً لدى المؤسسة المستوردة عليه تقدمت بطلب التماس إعادة النظر أمام اللجنة الجمركية الابتدائية وأصدرت اللجنة قرارها بعدم قبول الالتماس المقدم أمام اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض، وأصدرت قرارها رقم (CR-2023-205578)، الذي انتهى في منطوقه إلى تقرير قبول الاستئناف موضوعاً، وإلغاء القرار الابتدائي الصادر بعدم قبول الالتماس المقدم

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-242184

الهادر في الدعوى رقم: PC-2024-242184

من المستأنفة، والحكم بإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظر موضوعها، وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض أصدرت قرارها - محل الاستئناف- رقم (9 CFR-2024-239009) القاضي منطوقه بما يأتي:

" عدم قبول التماس إعادة النظر. "

وباطل اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن ملف الدعوى قد جاء خالياً من أي مستندات أو أوراق تخص القرار الملتمس ضده، كما لم تتضمن وقائع القرار الغيابي محل الالتماس أي معلومات حقيقة تتعلق بإشعار المستورد بنتيجة المختبر وإعادة الإرسالية إلى الجمرك، كما أنه يقع على المدعية عبء الإثبات في استلام المؤسسة لنتيجة المختبر وإشعار إعادة الإرسالية، كما تحفظ المؤسسة بتقديم المزيد من الدفع والإثباتات التي تؤكد عدم إدانتها بالتهريب الجمركي، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً، وإلغاء القرار محل الاستئناف القاضي بعدم قبول الالتماس ضد القرار الابتدائي رقم (...) لعام 1440هـ، وقرار قبول التماس إعادة النظر ضد القرار الابتدائي رقم (...) لعام 1440هـ شكلاً وموضوعاً، والحكم بعدم إدانة المستورد بالتهريب الجمركي.

وباطل اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن كامل المستندات مرفقة بملف الدعوى ولصاحب الشأن طلبها من الأمانة العامة للجان الجمركية، كما أن المؤسسة لم تلتزم بإعادة البضائع محل الإشكال إلى الجمرك، عليه فإنه ممنوع دخولها إلى البلاد مما يعد معه تصرفه المستأنفة تهريباً جمركياً بموجب ما قررته المادة (142) من نظام الجمارك المودد، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وباطل اللجنة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنفة على ما ورد في المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه التأكيد على تمكّنها بما سبق تقديمها في لائحة الاستئناف، وأن الهيئة هي المسؤولة عن تقديم المستندات المتعلقة بالدعوى، وأنه لا يستقيم نظر الدعوى دون وجود المستندات الثبوتية، واختتم التعقيب بطلب قبول الاستئناف شكلاً، والفصل في موضوع الدعوى من الناحية الموضوعية، والحكم بعدم إدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي، وفي يوم الخميس بتاريخ 26/10/1446هـ الموافق 24/04/2025م، وفي تمام الساعة (01:31) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من مؤسسة (...) التجارية على القرار رقم (...) وتاريخ 15/08/2024م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة تأجيل الجلسة لمزيد من الدراسة.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 29/12/1446هـ، الموافق 25/06/2025م، وفي تمام الساعة (12:58) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-242184

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-242184

الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ، للنظر في الاستئناف المقدم من مؤسسة (...) التجارية على القرار رقم (...) وتاريخ 15/08/2024م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، عليه قررت اللجنة تأجيل الجلسة لمزيد من الدراسة.

وفي يوم الخميس بتاريخ 1447/01/01هـ، الموافق 26/06/2025م، وفي تمام الساعة (09:01) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلسها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ، للنظر في الاستئناف المقدم من مؤسسة (...) التجارية على القرار رقم (...) وتاريخ 15/08/2024م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ 29/08/2024م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ 12/09/2024م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرافقاته، وحيث إن المستأنفة تدفع بخلو ملف الدعوى من الأوراق الجوهرية الفاصلة في موضوع الدعوى، وحيث طلبت الأمانة العامة للجان الجمركية بتاريخ 04/05/2025م من المستأنف ضدها هيئة الزكاة والضربيّة والجمارك إرفاق نسخة من التعهد بعدم التصرف، ونتيجة المختبر، والإشعارات المرسلة إلى المستأنفة، وحيث استنفذت المستأنف ضدها المدة الممنوحة لها دون تقديم ما تم طلبه منها، عليه ولكون هذه الأوراق والمستندات حاسمة في موضوع الدعوى، ولم تتمكن المستأنفة من الاطلاع عليها وأبداء دفعها، ولكون الشك يفسر لمصلحة المتهم، ولكون الأدكams تبني على اليقين والجزم، وليس على الشك، عليه فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه/ مؤسسة (...) التجارية، سجل تجاري رقم (...) لمالكها/ (...), هوية وطنية رقم (...), ضد القرار الابتدائي رقم (...), الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانياً: قبوله موضوعاً، وإلغاء القرار الابتدائي الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (...), وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ثالثاً: إلغاء القرار الابتدائي الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية بجملة البطحاء رقم (...) لعام 1440هـ، والحكم بعدم إدانة مؤسسة (...) التجارية، سجل تجاري رقم (...) بالتهريب الجمركي، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-242184

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-242184

ويُعد هذا القرار نهائياً، وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...،

أعضاء اللجنة

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...



هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.